

أكد نشطاء سياسيون وفقهاء دستوريون أن المجلس العسكري خطط للإطاحة بالرئيس محمد مرسي، من خلال تشكيل لجنة لعمل مشروع دستور جديد ينص على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

فقد اتهمت القوى السياسية والثورية وفقهاء دستوريون، المجلس العسكري بمحاولة الانقلاب على الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي بتعجيل دعوى بطلان الجمعية التأسيسية للنظر فيها الثلاثاء القادم، وحل الجمعية لإعادة تشكيل جمعية جديدة عن طريق المجلس العسكري حسيما ينص الإعلان الدستوري المكمل. وأشاروا إلى تأكيدات اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بأن المجلس العسكري سيشكل فوراً جمعية تأسيسية جديدة، في حال صدور حكم من القضاء الإداري الثلاثاء المقبل، ببطلان التشكيل الحالي للجمعية التأسيسية، دون انتظار ما ستسفر عنه إجراءات الطعن على الحكم.

وأوضح المستشار ماجد شبيطة الفقيه الدستوري وعضو الجمعية التأسيسية أنه في هذه الحالة فإن المجلس العسكري هو من سيضع الدستور، وتوقع أن يوضع بالدستور الجديد نصاً يؤدي إلى انتخابات رئاسية جديدة وهو ما سيرفضه الشعب بأكمله لأنه لن يقبل بحكم العسكر ولن توجد إرادة فوق إرادة الشعب.

أما الدكتور عصام العريان القائم بأعمال رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين فأكد أن هناك دستوراً أعدته نخبة مبارك وسليمان وشفيق في درج "العسكري" وأنه ليس هناك دستور في أي درج آخر، وأكد أنه لا يوجد خلاف بالتأسيسية حول خصوصية الجيش وضرورة الحفاظ على وحدة وقوة قواتنا المسلحة وأنها ليست دولة داخل الدولة وليست فوق الدستور وتحترم الشعب.

واقترح العريان أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية جديدة ولا يتم فرض جمعية بتعيين العسكري ضد إرادة الشعب، مطالباً القوى الوطنية أن تدرك أن معركتها مع الثورة المضادة ونظام مبارك وليس مع الرئيس أو الإخوان أو أي حزب أو تيار وأنه ليست هناك غنائم توزع.

بينما اتهم محمد السعيد عضو الجمعية التأسيسية والمنسق العام لاتحاد شباب الثورة المجلس العسكري بمحاولة الإطاحة بالرئيس المنتخب من خلال محاولة فرض دستور جديد يعيدنا إلى الخلف وسيهدم الدولة، وهو ما لم يحدث بأي بلد بالعالم يقوم فيه انتخابات رئاسية ولجنة لإعداد الدستور ثم يقوم "العسكري" بحلها. فيما توقع الكاتب الصحفي سعد هجرس، أن يحل المجلس العسكري الجمعية التأسيسية خلال الأيام المقبلة، مشيراً إلى أن الصراع على السلطة ورغبة "العسكري" في الاستمرار سيؤدي إلى دخول مصر في أزمة جديدة لن يدفع ثمنها إلا الشعب المصري، سيكون لها عواقب وخيمة على الشارع المصري ستجر مصر إلى عصر الاستبداد من جديد، وفقاً لصحيفة المصريون.

جدير بالذكر أن الجمعية التأسيسية لوضع الدستور شارفت على الانتهاء من وضع الدستور الجديد، وتوصلت إلى حالة من التوافق العام نادرة الحدوث، وتم تجاوز الكثير من النقاط التي كان من المتوقع أن تثير خلافاً، وأكد أعضاء الجمعية، أنه لم يتبق سوى أيام قليلة على انتهاء الجمعية من عملها.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 15/07/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com